استعرض جانباً من تقرير دراسة الحسابات الختامية لموازنة 2008م

مجلس النواب يحيل مشروع تعديل قانون النقل البري إلى اللجنة المختصة لدراسته

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة نائب رئيس المجلس حمير بن عبدالله بن حسين الأحمر إلى المذكرة الإيضاحية لمشروع تعديل بعض مواد قانون النقل البري رقم (33) المقدم من الحكومة.

و أوضحت الحكومة أن صدور قانون النقل البري رقم (33) لسنة 2003م جاء لتنظيم أنشطة النقل البري في الجمهورية بما يضمن توفير أفضل الخدمات في مجال نقل الركاب والبضائع ووضع القواعد والإجراءات المنظمة لأنشطة النقل البري وتنظيم هذه الأنشطة على أساس المنافسة الحرة القائمة على اقتصاد السوق.

وأشارت إلى أنه قد أنيطت بوزارة النقل مسئولية تنفيذ هذه الأهداف وتولت الوزارة ذلك منذ صدور القانون المذكور حتى إنشاء الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري التي آلت إليها هذه المهام بموجب القرار الجمهوري بإنشائها وبالتالي تقتضي الضرورة إجراء تعديل في قانون النقل البري بما يتناسب مع الاختصاصات الجديدة للهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري بإضافة تعريف الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري كجهة مسئولة عن تنفيذ القانون المذكور.

وفي ضوء ذلك أقر المجلس إحالة مشروع القانون مع مذكرته الإيضاحية إلى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم نتائج ما تتوصل إليه إلى المجلس.

من جهة أخرى استعرض المجلس جانباً من تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة وحسابات الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وحسابات موازنات الوحدات الاقتصادية للعام المالي 2008م ، وتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأنها والتي رأسها نائب رئيس مجلس النواب حمير بن عبد الله بن حسين الأحمر وعضوية رئيس وأعضاء لجنة الشؤون المالية ورؤساء اللجان الدائمة ورؤساء الكتل البرلمانية بالمجلس.

وقد بينت اللجنة في تقريرها الأهداف العامة المتوخاة من دراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة ومنها أن تنفيذ الموازنات العامة قد تم وفقاً للنصوص الدستورية والقانونية والأنظمة واللوائح النافذة والتحقق من أن الأموال التي أقرت في الموازنات العامة والاعتماد الإضافي قد وجهت نحو الأغراض التي خصصت لها فعلاً والوقوف أمام الاختلالات والمخالفات التي رافقت تنفيذ الموازنات العامة، وتشخيص أسباب وقوعها، ووضع المعالجات والتوصيات اللازمة.

وكذا التحقق من أن الحسابات الختامية للموازنات العامة 2008م قد تضمنت حسابات كل الجهات المشمولة بالموازنات العامة ومدى تنفيذ توصيات مجلس

النواب المتعلقة بالموازنات العامة والاعتماد الإضافي لموازنة 2008م والتأكد من أن الأرقام الواردة في الحسابات الختامية 2008م تعكس حقيقة الأرقام الموجودة في دفاتر وسجلات الجهات .

ولفتت اللجنة في تقريرها إلى أنها -لإنجاز هذه المهمة الموكلة إليها- شكلت من بين أعضائها أربع لجان فرعية ولجنة للصياغة، مبينة أن اللجنة الخاصة من خلال اللجان الفرعية المنبثقة عنها بدراسة وتحليل نتائج تنفيذ موازنات العام المالي 2008م عملت على استعراض المؤشرات والأرقام التي أظهرتها الحسابات الختامية 2008م.

كما استعرضت تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المتعلقة بالحسابات الختامية لموازنات العام المالي 2008م وتوجيه الأسئلة والاستفسارات وطلب المزيد من البيانات والمعلومات والإيضاحات من الجهات المنفذة للموازنات ومخاطبة الجهات الحكومية بالإختلالات التي رافقت تنفيذها لموازنات 2008م والتي أوردها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقاريره، وطلب بيانات ومعلومات مكتوبة من تلك الجهات بشأن ذلك.

وكذا اختيار عينة من الجهات تم الوقوف على أوضاعها وأنشطتها بصورة فاحصة وتشخيص أوجه الخلل القائمة فيها واقتراح المعالجات اللازمة لها ودعوة مسؤولي عدد من الجهات لاستعراض ومناقشة ما جاء في تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وكذا ما تضمنته ردود جهاتهم على الأسئلة والاستفسارات الموجهة من اللجنة، وذلك بحضور ممثلين عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وكذا ممثلون عن وزارة المالية في عدد من الاجتماعات التي عقدتها اللجان الفرعية.

بالإضافة إلى قيام اللجان الفرعية بتقييم نتائج الاجتماع بمسؤولي الجهات وتحديد نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين ما أورده الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقاريره وبين ردود وإيضاحات مسئولي تلك الجهات وإعداد مشاريع تقارير اللجان الفرعية والتي تضمنت تحليلاً للأرقام والمؤشرات التي أسفر عنها تنفيذ موازنات عام 2008م مقارنة بالمستهدف في الموازنات مع إبراز الاختلالات التي ظهرت من واقع عملية الدراسة التي قامت بها اللجان الفرعية، ووفقاً لما أورده الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقاريره عن الحسابات الختامية.

واختتام تلك التقارير بالتوصيات الهادفة إلى معالجة الاختلالات وجوانب القصور التي رافقت تنفيذ الموازنات العامة وإحالة مشاريع تقارير اللجان الفرعية إلى لجنة الصياغة التي قامت بدورها بتهيئة تقرير اللجنة في ثلاثة أجزاء تضمنت نتائج دراسة حسابات الموازنة العامة للدولة وحسابات موازنات كل من السلطة المركزية والسلطة المحلية ونتائج دراسة حسابات موازنات الوحدات المستقلة والمحلقة والصناديق الخاصة.

وكذا نتائج دراسة حسابات موازنات وحدات القطاع الاقتصادي العام والمختلط .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه، وسيواصل أعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

■ البرلمان في جلسته أمس

في الندوة الخاصة باستعراض انتصارات الوحدة اليمنية وتحدياتها

التأكيد على أن الوحدة اليمنية مثلت عاملاً لتعزيز منظومة الأمن والاستقرار الإقليمي

■ الندوة الخاصة باستعراض انتصارات الوحدة اليمنية وتحدياتها

صنعاء / سبأ:

استعرض خمسون أكاديميا وباحثا وكاتبا أمس الانجازات والانتصارات التي حققتها الوحدة اليمنية المباركة من بعد إعادة تحقيقها في الـ22 من مايو 1990م والتحديات التي واجهت مسيرتها وما يتوجب القيام به لتجاوزها وذلك في ندوة عقدت أمس بجامعة صنعاء.

وهدفت الندوة التي نظمتها صحيفة (26 سبتمبر) بالتعاون مع الجامعة إلى تسليط الضوء على الانتصارات التي حققها الشعب اليمني في ظل الوحدة وما باتت تمثله من فخر لكل اليمنيين، والآليات الكفيلة بتعزيز الالتفاف الوطني لحمايته وتحقيق المستقبل المنشود في ظله.

واستعرض المشاركون 12 ورقة عمل في جلستين توزعت على خمسة محاور عرضت الخلفية التاريخية والاجتماعية والثقافية و السياسية للوحدة والطريق إليها عبر المباحثات الوحدوية وما مثلته من عوامل لتعزيز منظومة الأمن والاستقرار الإقليمي, ومشوار التعددية السياسية وحقوق الإنسان في ظل الوحدة وابرز التحديات التي تواجه دولة الوحدة اليمنية وآليات المواجهة.

وناقش المشاركون في الجلسة الأولى برئاسة رئيس الجامعة الدكتور خالد طميم الأوراق المقدمة من قبل كل من الدكتور عادل الشجاع، خليل القاضي، الدكتور أحمد الأصبحي، آمال الخضر، سمير العبدلي وعلي المصري.

وعرضت الأوراق في هذه الجلسة العوامل التي مهدت الطريق إلى إعادة تحقيق الوحدة وأكدت أن من العوامل التي مهدت لإعادة توحيد الوطن واحدية الثورة اليمنية، وواحدية استحقاقات الوحدة اليمنية للنظامين السياسيين قبل قيام الجمهورية اليمنية وقبل ذلك واحدية الأرض والتاريخ والثقافة والهوية .

وتوقفت الأوراق عند فترات معينة من تاريخ اليمن الحديث والمعاصر لإبراز حجم التضحيات والدور النضالي الكبير الذي لعبه اليمنيون حتى تحققت آمالهم وتطلعاتهم بإذابة سمات التشطير وعوامل التفرقة في الـ22 من مايو 1990م تاريخ ميلاد اليمن الجديد .

وتطرقت المشاركات إلى أبرز المحطات في تاريخ المفاوضات والحوارات والاتفاقيات التمهيدية لإعلان الجمهورية اليمنية.

كما أكدت أن الوحدة اليمنية مثلت عاملا عزز من منظومة الأمن والاستقرار الإقليمي وما لعبته اليمن من دور حيوي في محيطها الإقليمي بشكل لم يكن ليتحقق بدون الارتكاز إلى هذا المنجز الذي يمثل النواة لوحدة الأمتين العربية والإسلامية.

وناقشت الجلسة الثانية برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب الدكتور أحمد الشاعر باسردة الأوراق المقدمة من قبل نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية الدكتور أحمد الكبسي والدكتور عدنان المقطري، الدكتور أحمد عقبات، الدكتور عارف الشيباني، والدكتورة خديجة الهيصمي قرأتها عنها عبير الوجيه، وعبدالله الدهمشي.

وركزت الأوراق في هذه الجلسة على محورين هما :التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال العقدين الماضيين من عمر الوحدة، والتحديات التي تواجه دولة الوحدة وآليات المواجهة.

وأكدت الأوراق عظمة الانجازات التي تحققت لليمن على الصعيد السياسي من خلال اعتماد نهج التعددية السياسية وإتاحة الفرصة لجميع القوى للتعبير عن توجهاتها وطموحاتها الرامية إلى خير الوطن وتحقيق مستقبله المنشود.

وتوقفت عند أبرز المحطات في مشوار العمل السياسي من بعد إعادة تحقيق الوحدة والتي تمثلت في الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية بعد الوحدة وما مثلته الانتخابات التشريعية الأولى في العام 1993، والانتخابات التي تلتها وكذا الانتخابات الرئاسة الأولى من انتصار للوحدة ومسيرتها المباركة.

كما لخصت ملامح التعددية الحزبية وايجابياتها وسلبياتها .. متطرقة إلى ما شاب العمل السياسي من تجاذبات وما اتسمت به المواقف السياسية للأحزاب في السلطة والمعارضة والعوامل الباعثة لتلك الاتجاهات والمواقف وأثرها على التجربة السياسية في اليمن ككل.

وأوضح المشاركون ما يجب القيام به للحفاظ على الوحدة والنهوض بواقع اليمن في شتى المجالات من خلال التركيز على تطوير الاقتصاد الوطني وتفعيل الحوار الوطني، وتهيئة المناخات الاستثمارية، وتعزيز سلطة القانون.

ورفع المشاركون في ختام الندوة برقية شكر إلى فخامة رئيس الجمهورية عبروا فيها عن التقدير العالي للدور النضالي لفخامته وما تحقق في ظل قيادته من مكاسب وطنية سيظل اليمنيون يفاخرون بها على مر التاريخ.

وأثريت الندوة بمداخلات ومناقشات الحضور.

وكان رئيس الجامعة و سكرتير صحيفة (26 سبتمبر) أكدا في كلمتيهما في الافتتاح أهمية الندوة في تسليط الضوء على انتصارات وانجازات الوحدة اليمنية وضرورة الاصطفاف من أجل حمايتها وحل كافة المعوقات التي تعترض مسيرة يمن الـ22 من مايو.

ونوها بخصوصيتها و تزامنها مع الاحتفالات بالعيد الوطني الـ20 للجمهورية اليمنية.

دشنت إطلاق التقرير الثالث لمؤسسة (المستقبل) الأردنية

البان تؤكد أهمية التحاور حول أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة

■ جانب من الحضور

■ هدى البان

صنعاء / متابعة : عادل خدشي:

أكدت وزير حقوق الإنسان الدكتورة هدى البان أهمية التحاور حول المستقبل الهادف للنهوض بأوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية، وتفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في كل محاور التنمية.

وقالت في كلمتها التي ألقتها في حفل إطلاق التقرير الثالث لمؤسسة المستقبل: إن تحقيق نجاحات حقيقية لمجتمعاتنا لا يمكن أن يتم بمعزل عن مشاركة منظمات المجتمع المدني كونها قادرة على الإسهام في رسم ملامح مشتركة لمستقبل كل الأوطان بما يمكن المجتمع من تحقيق أحلام الرقي والرفاهية والتحضر والسلام لنا ولأجيالنا القادمة خاصة وأنها تعيش اليوم عصرا جديدا يتيح لها المزيد من الانطلاق في خدمة مجتمعاتها.

وأضافت وزيرة حقوق الإنسان: أن إطلاق هذا التقرير يتزامن مع احتفالاتنا بالعيد الوطني الـ 20 للجمهورية اليمنية الـ22 من مايو وإعادة تحقيق وحدة الأرض والإنسان التي شهدت خلالها منظمات المجتمع المدني نشاطا واسعا.

وأشارت إلى أن اليمن تأثر بالتحولات السياسية والدولية، إضافة إلى المتغيرات المحلية المرتبطة بإعلان دولة الوحدة حيث للتحول الديمقراطي إيجابياته في اتساع مجالات الحريات العامة، والإقرار بالتعددية السياسية الأمر الذي أفرز عشرات الأحزاب السياسية وآلاف المنظمات والجمعيات الأهلية ومئات الصحف الحزبية والأهلية لتعكس ميلاد مجتمع مدني حديث.

وتابعت الدكتورة البان: أصبحت تلك المنظمات تمثل الأطر التنظيمية الملائمة للمشاركة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكونا أساسيا من مكونات التنمية الشاملة والمستديمة، بل وآلية فاعلة لتمكين المرأة ومختلف فئات المجتمع، وإطارا فاعلا لتفعيل المبادرات الفردية والجماعية ولتعبر عن وعي يدفع الأفراد للمشاركة في تحقيق التنمية ومواكبة التغيير الاجتماعي.

ولفتت إلى أن منظمات المجتمع المدني تعتبر من أهم المؤشرات الدالة على التحولات الديمقراطية واعتماد منهج الشراكة الجادة في التنمية الذي نسعى إلى تحقيقه في المستقبل المنظور في اليمن باعتبار المجتمع المدني يعبر عن حركة المجتمع في سياق الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتغير الذي يتطلب جهود الأفراد ضمن أطر مؤسسية أهلية تمثل رديفا حيويا لجهود المؤسسات الحكومية المختلفة.

وأشادت بجهود مؤسسة المستقبل في رعاية منظمات المجتمع المدني في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودعمها غير الربحي الهادف إلى الارتقاء بواقع حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والحريات العامة.

وتناول التقرير الذي استعرض في الحفل في أجزائه الستة أساليب عمل المؤسسة وإنجازاتها المتحققة خلال العام 2009م، والأدوار المهمة التي لعبتها المؤسسة منذ إنشائها عام 2007 في تعزيز حقوق الإنسان، وبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني.

يشار إلى أن مؤسسة المستقبل التي يقع مقرها في الأردن مؤسسة غير ربحية متعددة الأطراف تعمل في أفغانستان، الجزائر، البحرين، مصر، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، باكستان، فلسطين، قطر، السعودية، سوريا، تونس، الإمارات، واليمن.

وتهدف المؤسسة إلى تمكين منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تقديم الدعم الفني والمالي والقيام بأنشطة وبرامج تساهم في تعميق الحريات والديمقراطية في المنطقة.